2245 ر

E/1989/36
E/ESCWA/15/8

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير الدورة الخامسة عشرة

١٣-١٨/ أيار/ مايو ١٩٨٩

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية ١٩٨٩

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
8 - JUN 1998
LIBRARY + DOCUMENT SECTION

الملحق رقم ١٧

الأمم المتحدة
نيويورك ١٩٨٩

ملاحظـــــة

تتألف رموز وثائق الامم المتحدة من حروف وأرقام.
ويعني ايراد أحد هذه الرموز الإحالة الـــــــــى
وثيقة من وثائق الامم المتحدة.

E/1989/36
E/ESCWA/15/8

89-0766

منشورات الامـم المتحـدة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمـــة	١	١
الفصـــل		
الأول - أعمال اللجنة منذ الدورة الرابعة عشرة	٢ - ٥	٢
ألف - نشاطات الهيئات الفرعية	٢	٢
بـاء - نشاطات أخـرى	٣	٢
جيم - العلاقات مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى	٤ - ٥	٢
الثاني - الدورة الخامسة عشرة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٦ - ٨٦	٤
ألف - الحضور وتنظيم الأعمال	٦ - ١٦	٤
بـاء - جدول الأعمـــال	١٧	٥
جيم - وقائع الجلســات	١٨ - ٨٦	٦
الثالث - القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الخامسة عشرة		١٥
المرفقـــات		
المرفق الأول - قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الخامسة عشرة ..		٣٢
المرفق الثاني - قائمة بالمنشورات والوثائق الاساسية الصادرة عن اللجنة منـــذ دورتها الرابعة عشرة		٣٣

مقدمـــة

١- يستعرض هذا التقرير نشاطات اللجنة في الفترة المنقضية منذ دورتها الرابعة عشرة. وقـــد اعتمدته اللجنة في جلستها الثالثة الختامية المعقودة في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩، علماً بأن الأمانة التنفيذيـــة كانت قد أعدت تقريرا عن نشاطاتها للفترة المنقضية منذ الدورة الرابعة عشرة للجنة وحتى نيسان/ابريل ١٩٨٨، والذي تمت الموافقة عليه حسب الأصول[(١)].

---

(١) أنظر، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير الامين العام التنفيذي، نيسان/ابريل ١٩٨٧- نيسان/ابريل ١٩٨٨ (E/ESCWA/88/1/Rev.1).

الفصل الأول

أعمال اللجنة منذ الدورة الرابعة عشرة

ألف - نشاطات الهيئات الفرعية

٢- أنشئت اللجنة الدائمة للبرنامج، بوصفها الهيئة الفرعية الرئيسية المنبثقة عن الاكوا، بموجب قرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاكوا)[١] ١١٤(د-٩) المؤرخ في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٢، بشأن الخطة المتوسطة الأجل للجنة الاقتصادية لغربي آسيا للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩. وبموجب قرار الاكوا ١٢٥(د-١١) المؤرخ في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤، بشأن هيكل رسم السياسة العامة باللجنة، سُمِّيَت باللجنة الفنية وعهدت اليها اختصاصات إضافية من بينها النظر في جدول أعمال دورات الاكوا. وعقدت اللجنة الفنية دورتها السادسة في الفترة من ١٣ الى ١٥ أيار/مايو ١٩٨٩ بمقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ببغداد.

باء - نشاطات أخرى

٣- يتناول تقرير الامين العام التنفيذي عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ وتنقيحاته واضافاته جميع الأنشطة التي اضطلعت بها الاسكوا خلال الفترة منذ الدورة الماضية[٢].

جيم - العلاقات مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الاخرى

٤- استمرت الامانة التنفيذية للاسكوا في تقوية علاقاتها مع الوكالات المتخصصة وغيرها من أجهزة منظومة الامم المتحدة. وقامت بأنشطة مشتركة مع منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (الفاو)، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة، وصندوق الامم المتحدة للسكان، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، وصندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، ومركز الامم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية. وعلاوة على ذلك، أجريت اتصالات لتعزيز التنسيق مع منظمة العمل الدولية، واليونيسكو، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية. ويرد وصف لهذه الانشطة في تقرير الامين العام التنفيذي المشار اليه في «باء» اعلاه.

---

(١) أعيدت تسمية اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا فأصبحت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٩/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليو ١٩٨٥.

(٢) انظر الوثائق: E/ESCWA/C.1/15/4(Part I)/Rev.1 و Corr. 1 و E/ESCWA/C.1/15/4(PartII) و Supplement 1 و Corr.1 و Add.1-10.

٥- ومنذ الدورة الرابعة عشرة للجنة جرت اتصالات عديدة مع جهات وطنية وإقليمية خارج منظومة الامم المتحدة بغرض التعاون والتنسيق. ففيما يتعلق بالتعاون، وقعت الإسكوا بروتوكولا للتعاون مع الجمعية العلمية الملكية في عمان بالأردن، في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٧. وفيما يتعلق بالتنسيق، فقد تم التوصل مع جامعة الدول العربية الى اتفاق للاشتراك معها في إصدار «المجموعة الإحصائية العربية الموحدة»، وهي النشرة التي صدر عددها الأول في آذار/مارس ١٩٨٨، والتي حلت محل «المؤشرات الإحصائية للعالم العربي». كذلك تم توقيع إتفاق للتعاون في قطاع النقل مع جامعة الدول العربية في تونس في حزيران/ يونيو ١٩٨٨. وكان التعاون أيضا موضوعا لمناقشات رفيعة المستوى مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الخليج لدعم منظمات الامم المتحدة الإنمائية، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية، ومنظمة العمل العربية، والبنك الاسلامي للتنمية، وصندوق النقد العربي. كذلك لابد من توجيه الانتباه الى الندوة المعنية بالتخصيصية والتصحيحات الهيكلية في الدول العربية، التي اشترك في تمويلها صندوق النقد العربي، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، والاسكوا، وصندوق النقد الدولي، والتي تم عقدها في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ في ابو ظبي. هذا، الى جانب اجراء دراسات مشتركة مع منظمة العمل العربية، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية. وترد التفاصيل الخاصة بهذه الانشطة ضمن التقرير المشار اليه بالجزء «باء» فيما تقدم.

الفصل الثانـــي

الدورة الخامسة عشرة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ألف - الحضور وتنظيم الأعمـال

٦- عُقِدت الدورة الخامسة عشرة للاسكوا على المستوى الوزاري في مقرها ببغداد، في الفترة مـن ١٧ الى ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩ وشملت أعمالها عقد ثلاث جلسات.

٧- حضر الدورة مندوبون عن الدول الأعضاء التالية[(١)]: المملكة الاردنية الهاشمية، ودولـة الامارات العربية المتحدة، ودولة البحرين، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العراقية، وسلطنـة عمان، ودولة فلسطين، ودولة قطر، ودولة الكويت، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

٨- واستناداً الى أحكام المادة ٦٣ من النظام الداخلي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيـا، شاركت في أعمال الدورة الخامسة عشرة للجنة، بصفة مراقب، كل من الدول التالية الاعضاء في الامـم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة، من غير الاعضاء في الاسكوا: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتيـة، واسبانيا، وجمهورية المانيا الاتحادية، وبولندا، وتركيا، وتشيكوسلوفاكيا، والجمهورية الألمانيـة الديمقراطية، والجزائر، والسويد، والصين، وفرنسا، والجماهيرية العربية الليبية، وبلغاريا، والبرتغـال، والسودان، واليابان وهنغاريا.

٩- وحضر الدورة مراقبون يمثلون منظمات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية: الاتحـاد الدولي للاتصالات، وبرنامج الاغذية العالمي، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، وبرنامج الامم المتحـدة للبيئة (البحرين)، وصندوق الامم المتحدة للسكان، ومركز الامم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنيـة، ومنظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية.

١٠- وشارك في الدورة ايضا، بصفة مراقب، ممثلون عن المنظمات الاقليمية الحكومية وغير الحكومية التالية: اتحاد الاقتصاديين العرب، والاتحاد التعاوني العربي، والاتحاد العربي للصناعات الغذائية، والاتحاد العربي للناقلين البحريين، واتحاد مجالس البحث العلمي العربية، واتحاد المؤرخين العرب، والاتحـاد النسائي العربي العام، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمعهد العربي للتخطيط، والمعهد العربـي للتدريب والبحوث الاحصائية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: الجهاز العربي لمحو الاميـة وتعليم الكبار، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية، ومنظمة العمـل العربية، والهيئة العربية للطاقة الذرية.

---

(١) للاطلاع على أسماء المشتركين في الدورة، أنظر الوثيقة: E/ESCWA/15/INF.3/Rev.2.

١١- كما شارك في الدورة ايضا، بصفة مراقب، ممثلون عن الصندوق السعودي للتنمية، والصندوق العراقي للتنمية الخارجية.

١٢- وشارك في الدورة، بصفة مراقب، ممثلون عن الجماعة الاقتصادية الاوروبية ومجلس التعاضد الاقتصادي.

١٣- وشارك فيها، بصفة مراقب، ايضا المجلس العالمي لتوثيق ودراسات البحوث.

١- انتخاب أعضاء المكتب

١٤- انتخبت اللجنة بالاجماع في جلستها الاولى المعقودة في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٩ سيادة حكمت عمر مخيلف الحديثي، رئيس وفد العراق، رئيسا للدورة الخامسة عشرة، وسيادة مطهر عبدالله السعيدي، رئيس وفد الجمهورية العربية اليمنية، والشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني ، رئيس وفد قطر، نائبين للرئيس، وسيادة مختار هاشم عثمان، عضو وفد جمهورية مصر العربية، مقررا للدورة.

٢- وثائق التفويض

١٥- عملاً بالمادة ١١ من النظام الداخلي، قام أعضاء المكتب بفحص أوراق اعتماد الوفود فوجدوها مستوفية الشروط.

٣- تنظيم الأعمال

١٦- في جلستها الاولى اعتمدت اللجنة لتنظيم أعمالها المقترحات التي تضمنتها الوثيقة E/ESCWA/15/2.

باء - جدول الأعمال

١٧- أقرت اللجنة في جلستها الأولى جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة E/ESCWA/15/L.1/Rev.1 على النحو التالي[(١)]:

١- إفتتاح الدورة

٢- إنتخاب أعضاء المكتب

---

(١) صدر جدول الاعمال المعتمد في الوثيقة E/ESCWA/15/1/Rev.1.

٣- إقرار جدول الأعمال

٤- تنظيم الأعمال

٥- دعوة الدول الأعضاء في الامم المتحدة أو في الوكالات المتخصصة والتي ليست اعضاء في اللجنة (الاسكوا) للاشتراك بصفة استشارية في الدورة الخامسة عشرة للجنة

٦- تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة

٧- مناقشة واعتماد تقرير اللجنة الفنية عن دورتها السادسة

٨- الوضع المالي لبرامج اللجنة

٩- قضايا أو مشكلات معينة تواجهها بلدان المنطقة [قرار اللجنة ١١٩(د-١٠): تمليك المشروع العام للقطاع الخاص (Privatization)]

١٠- ما يستجد من أعمال

١١- مناقشة واعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة عشرة.

جيم - وقائع الجلسات

١٨- افتتح الدورة سيادة الاستاذ طه ياسين رمضان، عضو مجلس قيادة الثورة، النائب الأول لرئيس الوزراء في الجمهورية العراقية، بكلمة رحب فيها بالمشاركين وأعرب عن سروره بانعقادها في ظل اجواء عربية ايجابية. واشاد بالدور الذي تضطلع به اللجنة في مساندتها لجهود التنمية في الدول الاعضاء والدول العربية الاخرى متمنيا ان تسفر اعمالها عن نتائج ايجابية لصالح تلك الدول.

١٩- واشار الى تزامن انعقاد هذه الدورة مع نهاية عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث الذي لم يحقق الكثير للبلدان النامية، والى ان التناقضات في الاقتصاد العالمي واختلالات البيئة الاقتصادية وعوامل اخرى ساعدت على تفاقم الازمة الاقتصادية العالمية، والى العوامل التي أضرّت بمصالح المجتمع الدولي ومصالح البلدان النامية ومنها عدم التنسيق في السياسات الاقتصادية مع بعض البلدان المتقدمة، وعدم الأخذ بمبدأ الترابط في الاقتصاد العالمي، واستمرار الازمة المالية والنقدية التي تواجهها البلدان النامية، واستمرار شروط التجارة الدولية المعاكسة.

٢٠- وأبدى قلقه ازاء تردّي الاوضاع الاقتصادية العالمية وتناولَ اسبابَها. واشار الى ازمة الديون ووصفها بأنها عالمية وانها عقبة تعترض سبل الانتعاش الاقتصادي والتنمية.

٢١- وأكد على ضرورة اقامة حوار جادّ بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة بما يكفل إدخال اصلاحات في النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية، وأكد على تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وزيادة الاعتماد على الذات من أجل اعادة تنظيم هيكل الاقتصاد العالمي.

٢٢- ونوّه بوجوب الأخذ بقاعدة الترابط الاقتصادي العربي والمصلحة القومية المشتركة من أجل التصدّي للتحديات التي تواجه الاقتصاد العربي، واستشهد بقيام مجلس التعاون العربي الذي يُعتبَر خطوة عملية لارساء العلاقات الاقتصادية العربية على اسس صحيحة. وأكد على ضرورة مضاعفة العمل العربي الجادّ في المجال الاقتصادي وتقوية الموقف العربي في عصر التكتلات الاقتصادية.

٢٣- وقال ان عجلة التنمية في العراق لم تتوقف، حتى في زمن الحرب، وأشاد بمتانة الاقتصاد العراقي.

٢٤- وأشاد بمواقف العراق السلمية وسعيه الى توفير الاجواء الايجابية لإحلال السلام الدائم والشامل بينه وبين ايران وفق قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) المؤرخ في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٨٧.

٢٥- وتطرق الى حالة لبنان وما يشهده من تدمير لمنشآته الاقتصادية ولخسائره البشرية. وقال ان انتصار العراق وقيام مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي واقامة الدولة الفلسطينية واستمرار الثورة الشعبية الفلسطينية في الاراضي المحتلة هي مؤشرات مشجعة.

٢٦- ودعا الى ايلاء الدولة الفلسطينية اهتماما استثنائيا ودعما متميزا والى منح الاولوية للشعب الفلسطيني في برامج الدورة تقوية لعزيمته وشدّا لأزره وعملا على مساهمة ابناء فلسطين في بناء الوطن العربي الكبير.

٢٧- وأعرب في ختام كلمته عن ثقته بأن تكون اللجنة على مستوى المسؤولية وأن تضاعف جهودها لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية عربية حتى تُحقق اللجنة اهدافها السامية.

٢٨- ثم ألقى السيد هشام حسن توفيق، رئيس الدورة السابقة للجنة، كلمة أكد فيها على اهتمام العراق باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبالأعمال التي تقوم بها والدور الذي تضطلع به في خدمة الدول الأعضاء وكذلك بأهمية العمل الجماعي في تطوير دول المنطقة.

٢٩- كما أعرب عن تمنياته ان تسير عجلة العمل نحو تحقيق الأهداف المنشودة. وأشار في هذا الصدد الى تعقّد الظروف الاقتصادية، الأمر الذي يتمثل في إنخفاض أسعار السلع الأساسية وانخفاض أسعار النفط، وهما مصدر العملات الأجنبية لدول المنطقة. وقال ان من العوامل الأخرى أيضا إرتفاع أسعار السلع المصنّعة التي تحتاجها هذه البلدان.

٣٠- وخلص الى القول انه لا بد من التوصل الى نظام اقتصادي جديد يعتمد على إرادة البلدان وهو نظام لا يتحقق إلا بتكامل هذه البلدان وتعاونها معا. وفي ظل السلام الذي يلوح في المنطقة وتأثيراته الايجابية على الأوضاع الاقتصادية، لا بد من العمل على ضمانه بصورة دائمة من خلال التطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧).

٣١- ودعا المجتمع الدولي إلى الإسهام في التوصل الى سلام نهائي، لأن السلام هو أساس التنمية التي لايمكن أن تتحقق في ظل الحروب والصراعات.

٣٢- ثم أشار الى الحدث الذي شهدته المنطقة مؤخرا وهو إنشاء مجلس التعاون العربي وما له من دور في تعزيز القدرات الاقتصادية على المستوى شبه الاقليمي.

٣٣- ونوه بإقامة دولة فلسطين الذي توّج سنوات من كفاح الشعب الفلسطيني وعزيمته واستبساله، وأكد على ضرورة مراعاة هذه الحقيقة ومراعاة أبناء الشعب العربي الفلسطيني ضمن الخطط التى ستوضع مستقبلا.

٣٤- وبعد ذلك أُلقيت رسالة الامين العام الى اللجنة بمناسبة افتتاح دورتها الخامسة عشرة. وفيها تكلم الأمين العام عن النمو البطيء نسبيا في البلدان الناصية التي تواجه مناخا إقتصاديا دوليا غير منفتح امامها وغير متفهم لظروفها. كما أشار إلى أن بعض بلدان غربي آسيا اضطرت الى إجراء تصحيحات خطيرة. وقال إن التعاون الإقليمي مسألة حيوية، وأعرب عن ترحيبه بإنشاء مجلس التعاون العربي.

٣٥- وأضاف أن قضايا البيئة شهدت تقدما مرضيا، بعد أن ظهر وعي عام بالكارثة التي يمكن أن ينتهي إليها العالم ما لم تتوقف الإتجاهات السائدة. وأكد أنه من المتوقع أن تزداد المخاوف البيئية في منطقة غربي آسيا.

٣٦- وقال إن إنعاش النمو الإقتصادي يتطلب مبادرات جديدة ونحن على أعتاب التسعينات. كما أوضح أن إسهام الإسكوا في الدورة الإستثنائية للجمعية العامة، المخصصة للتعاون الإقتصادي الدولي، وفي الاستراتيجية الإنمائية الدولية سيكون أمرا بالغ الأهمية.

٣٧- ثم تطرق الأمين العام إلى التطورات السياسية التي شهدتها المنطقة، فقال إنه في أعقاب وقف إطلاق النار بين العراق وايران، وانتشار قوة المراقبين العسكريين التابعة للأمم المتحدة، بدأت المباحثات بين الطرفين وما زالت مستمرة تحت رعايته لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) تنفيذا كاملا.

٣٨- وأعرب عن خيبة امله لعدم إحراز أي تقدم في الصراع العربي الإسرائيلي. كما أكد عزمه على مواصلة جهوده لدفع عجلة المفاوضات المبنية على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ في ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣، مع مراعاة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني مراعاة كاملة، بما فيها حقه في تقرير المصير.

٣٩- وأكد الأمين العام كذلك أن الحالة في لبنان هي أيضا مصدر قلق شديد. وقال إنه يبذل كل ما في وسعه لدعم الجهود التي تبذلها اللجنة الوزارية لجامعة الدول العربية في هذا الصدد.

٤٠- وختم كلمته معربا عن أمله في أن تسود روح التعاون كل أرجاء المنطقة، ومتمنيا للجنة أن تتكلّل أعمالها بالنجاح.

٤١- ثم ألقى الامين العام التنفيذي كلمة أعرب فيها عن وافر الشكر والامتنان لسيادة الاستاذ طه ياسين رمضان، عضو مجلس قيادة الثورة، النائب الاول لرئيس الوزراء، على تفضله برعاية حفل افتتاح الدورة الخامسة عشرة للجنة. وتوجه بالشكر والتحية من خلاله الى سيادة الرئيس صدام حسين والى العراق حكومة وشعبا لما يقدم من تسهيلات لأعمال اللجنة.

٤٢- وأعرب عن شكره كذلك للسيد هشام حسن توفيق رئيس الدورة الرابعة عشرة للجنة على ما قدم وزملاؤه الكرام من تعاون وتعضيد للجنة في عملها.

٤٣- ورحّب بالسادة رؤساء وأعضاء وفود الدول الاعضاء وبالمراقبين من الدول والمنظمات العربية والدولية الذين يبدون اهتماما خاصا بأعمال اللجنة.

٤٤- وأعرب عن عزمه على النهوض باللجنة وجعلها أداة نافعة من أجل تعزيز التعاون الاقليمي ودفع جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

٤٥- وأوضح أن اللجنة، على حداثة نشوئها، حققت كثيراً من العلامات البارزة في المسيرة الانمائية في المنطقة.

٤٦- ونوّه بأن جملة تطورات سياسية تبشر في مطلع التسعينات بكثير من التفاؤل الذي ينطلق من تلمس بوادر الانفراج الدولي ومن تعاظم دور الامم المتحدة في التوسط لحل المنازعات الاقليمية بما يجدد الأمل في تحقيق وضع أفضل للعلاقات الدولية وإتاحة فرص عادلة للأسرة الدولية، ولا سيما البلدان النامية، للتقدم وتحقيق الرفاه وضمان الأمن للإنسان الذي هو غاية كل تنمية ووسيلتها.

٤٧- وأعرب عن تفاؤله من وقف القتال بين العراق وايران وعن رسوخ ايمانه في قدرة العراق على بنائه لصرح تنمية مستقلة وأداء دوره الايجابي الفعال في المسيرة الحضارية للمنطقة.

٤٨- وأشاد بالامم المتحدة ودورها المشهود في تصفية الصراعات الاقليمية وقيامها بمهام انسانية نبيلة، كما تتمثل في الاشراف على الخطوات الرامية الى تخليص ناميبيا من براثن جنوب افريقيا وفي تحقيق الاستقلال لشعب ناميبيا، وفي احياء الأمل بتحقيق الاستقرار والتفاهم في أفغانستان وكمبوديا وفي نشر الامم المتحدة قواتها لحفظ السلام بين العراق وايران، وفي منح الأمم المتحدة لجائزة نوبل للسلام.

٤٩- وحيّا نضال شعب فلسطين الباسل كما حيّا انتفاضته الشجاعة وهنأ وفد دولة فلسطين على حضوره أول دورة للجنة بهذه الصفة.

٥٠- وأبدى ألمه للبنان الجريح الذي يواجه شعبه على مدى ١٤ عاماً شتى أنواع المخاطر والتهديدات التي طالت بناه الأساسية.

٥١- وعرض لأهمية تحقيق السلام العادل الدائم في المنطقة ودوره في تحقيق الاستقرار في العالم وتحويل الجهود والموارد الى أبواب الإعمار والتنمية.

٥٢- وتناول بتفصيل الأوضاع الاقتصادية في البلدان المتقدمة وفي البلدان النامية وما عانت الأخيرة من تراجع وتفاقم في مشكلاتها الاقتصادية، تمثلت في تراجع امكاناتها عن تحقيق آمالها وجهودها نحو تنمية قدراتها الانتاجية واختلال موازين مدفوعاتها وميزانياتها العامة والآثار التضخمية والبطالة فيها. وعرض السياسات والاجراءات التي تبنتها دول المنطقة لمعالجة الاختلالات في التوازنات الاقتصادية العامة، ولا سيما ترشيد الانفاق الجاري والاستثماري وتقييد الاستيراد ومحاولة تشجيع الاستثمار الفردي، وترشيد مؤسسات القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص على القيام بمسؤولياته.

٥٣- وأظهر عزم اللجنة على زيادة اهتمامها بالتعاون مع الدول الأعضاء في مجالات شتى ولا سيما فيما يتعلق بالمعوقين، وفي مجالات تنمية القوى العاملة، وزيادة فرص العمل وزيادة مشاركة المرأة في التنمية، وبرامج الضمان الاجتماعي، والحماية والرعاية المهنية. وأظهر حرص اللجنة على تعزيز التعاون الاقليمي، ولا سيما في إطار برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ ومشروع الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧.

٥٤- وقال ان اللجنة بصدد اعادة النظر في أولويات وأساليب عملها وطرق تعاونها مع الدول الاعضاء والمنظمات العربية والدولية والدول والجهات الأخرى، وذلك من خلال رفع كفاءة الامانة التنفيذية للجنة وزيادة فعاليتها، وخفض معدل الشواغر في الامانة التنفيذية، وتطبيق برنامج تدريبي للموظفين، والتزود بالاجهزة المكتبية الحديثة، وتنمية التفاعل الفكري والعلمي بين مختلف التخصصات، وتنفيذ مشاريع اقليمية وقطرية بالتعاون مع مختلف المنظمات والأجهزة العربية والدولية. وقد أعرب عن تقديره لها لتعاونها مع اللجنة واهتمامها بها.

١- تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة (البند ٦ من جدول الأعمال)
(E/ESCWA/15/4/Rev.1)

٥٥- في اطار هذا البند أشار الامين العام التنفيذي الى ان اللجنة الفنية ناقشت في دورتها السادسة التقارير والمذكرة التي اعدها الامين العام التنفيذي، ومن اهمها التقرير المذكور اعلاه، حول ما تم انجازه في اطار برنامج العمل والاولويات لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ (انظر الفصل الاول، الجزء «باء»)؛

والتقرير المتعلق بمتابعة القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الرابعة عشرة (E/ESCWA/C.1/15/6 و Add.1-3 و Add.4 و Corr.1)؛ ومذكرة من الامين العام التنفيذي عن اعمال المتابعة على الصعيد الاقليمي للمؤتمرات العالمية للامم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للجنة (E/ESCWA/C.1/15/7)؛ هذا بالاضافة الى مناقشة مشروع برنامج العمل والاولويات لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ (E/ESCWA/C.1/15/9)؛ ومشروع الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ (E/ESCWA/C.1/15/10(Part I) و Supplements 1-3 و E/ESCWA/C.1/15/10(Part II)) واقترح مناقشة هذه الانشطة في اطار البند ٧ من جدول الاعمال.

٢- مناقشة واعتماد تقرير اللجنة الفنية عن دورتها السادسة (البند ٧ من جدول الأعمال)
(E/ESCWA/C.1/15/15/Rev.1 و E/ESCWA/15/5/Rev.1)

٥٦- استعرض مقرر اللجنة الفنية مشروع تقرير اللجنة الفنية في دورتها السادسة وعرض نشاطات اللجنة الواردة في التقرير وملاحظات الاعضاء واهم ما توصلوا اليه، فتمت مناقشة التقرير وأُقر، باستثناء مشاريع القرارات التي تم الاتفاق على النظر فيها في الجلسة الختامية للدورة الخامسة عشرة للجنة.

٣- الوضع المالي لبرامج اللجنة (البند ٨ من جدول الأعمال)
(E/ESCWA/15/6 و Add.1-2)

٥٧- استعرض ممثل الامانة التنفيذية أهم النقاط الواردة في الوثائق المذكورة اعلاه.

٥٨- ثم استعرض الامين العام التنفيذي أهم المؤشرات المتعلقة بالوضع المالي لبرامج اللجنة فأشار الى أوجه الانفاق الرئيسية وقال إن نفقات الموظفين تستأثر بالجانب الأكبر من الانفاق، ويليها نفقات التشغيل العامة ثم نفقات سفر الموظفين لخدمة الدول الأعضاء.

٥٩- وفي معرض إجابته عن العلاقة بين مؤشرات الانفاق المبينة في الوثائق المعروضة ومستوى الأداء، أوضح ان هذه المؤشرات لا ترتبط بمستوى الأداء بقدر ارتباطها بمعدل الشواغر، فكلما انخفضت نسبة الشواغر، ارتفعت نسبة النفقات.

٦٠- وأفاد بأن الأمم المتحدة توفر القسم الأكبر من الموارد المالية للاسكوا، بما يصل الى نسبة ٩٠ في المائة، أما المبالغ الباقية فتوفرها سائر منظمات الامم المتحدة والصناديق الاقليمية وبعض الدول.

٦١- وقال أن الامم المتحدة تتجه، في ضوء الأزمة المالية التي ألمت بها، نحو تقليص الميزانية مما يقتضي تدعيم أنشطة اللجنة ببعض المبالغ الضرورية للاضطلاع بأنشطتها على النحو المنشود.

٦٢- كما تطرق الى حجم المساهمات الطوعية للدول الأعضاء في برامج اللجنة ومشاريعها، فقال إنها توقفت بعد عام ١٩٨٣ ولم يتبق منها إلا القليل الذي يوشك على النضوب ما لم ترفده الدول الأعضاء بمساهمات إضافية.

٦٣- وأشار أحد المندوبين الى ان حجم المساهمات التي تقدمها الاعضاء الى اللجان الاقليمية الاخرى كبيرة قياساً بمساهمات الدول الأعضاء في الاسكوا. ورجا من الأمين العام التنفيذي القيام بزيارات الى الدول الأعضاء لمواصلة الجهود التي بذلها الأمين العام التنفيذي السابق فيما يتعلق بتنفيذ مشاريع جديدة تخدم المنطقة وبتمويلها من جانب هذه الدول.

٦٤- وثنّى مندوب آخر على هذا الاقتراح وارتأى أن تكون المشاريع المقترحة متكاملة وجاهزة كي يتسنى للصناديق العربية تمويلها.

٤- قضايا أو مشكلات معينة تواجهها بلدان المنطقة (قرار اللجنة ١١٩(د-١٠): تمليك المشروع العام للقطاع الخاص (Privatization) (البند ٩ من جدول الأعمال)
(E/ESCWA/15/7)

٦٥- استعرض الموظف المسؤول عن شعبة التخطيط الانمائي الخلاصة والتوصيات الواردة في الوثيقة E/ESCWA/15/7 حول موضوع تمليك المشروع العام للقطاع الخاص.

٦٦- وعقّب أحد المندوبين على هذا العرض بتأكيده على أن هذا الموضوع هو من أهم المواضيع المطروحة في المنطقة، إذ أن البلدان التي خاضت تجربة التحرر الوطني اتجهت منذ الخمسينات الى تغليب القطاع العام على القطاع الخاص، كما كان للقطاع العام دور هام انعكس على جملة من القضايا الاجتماعية والسياسية.

٦٧- وأشار مندوب آخر الى ضرورة تحقيق بعض الشروط عند نقل المشاريع الى القطاع الخاص، منها وضع سياسات مالية كلية ووضع ضوابط للمشاريع التي يقوم بها القطاع الخاص.

٦٨- كما حذر مندوب آخر من التسرع في نقل بعض النشاطات العامة الى القطاع الخاص بسبب فشل القطاع العام في إدارتها، إذ أن ذلك قد يعزى الى الآثار الخارجية التي تسود السوق المالية، وليس بالضرورة الى سوء الادارة.

٦٩- واستعرض أحد المندوبين تجربة بلاده فقال ان تحويل بعض مشاريع القطاع العام الى القطاع الخاص حقق ربحاً، مما يثبت أهمية المبادرات الفردية وحسن الإدارة.

٧٠- وعقب أحد المندوبين بأن نجاح مشروع ما لا ينبغي أن يقاس بالأرباح التي يحققها فحسب، فالقطاع الخاص قادر على تحقيق الربح بسبب حريته في زيادة الاسعار، بصرف النظر عما يعانيه المواطن من جراء ذلك. وأكد أن معيار النجاح يتمثل في امكانية دخول المشروع الخاص الأسواق العالمية، أي الحصول على عملة صعبة.

٧١- واستعرض مندوب آخر تجربة العراق في هذا المجال، فأكد أن سياسة تمليك القطاع العام للقطاع الخاص لم تكن نتيجة فشل القطاع العام، وان تركّز المشاريع في القطاع العام لم يأت لأن الدولة ارادته كذلك، وانما لأن القطاع الخاص كان ذا امكانات محدودة في أوائل السبعينات.

٧٢- وأضاف أن الدولة، عندما قررت انتهاج هذه السياسة، ابتدأت بالقطاع الزراعي لأن قدرته الاستيعابية مهيأة لهذا التحول. وأكد أن ذلك لا يهدف الى تحقيق مردود مالي بقدر ما يهدف الى تعبئة سائر القطاع الاقتصادي بكفاءة أكثر والى القضاء على البطالة المقنعة.

٧٣- وقال عدد من المندوبين ان الوثيقة قيد البحث تركز على الجانب النظري وأنها لم تستعرض تجارب تطبيقية تُثري المنطقة في هذا المجال.

٧٤- واقترح أحد المندوبين استخدام الوثيقة كنقطة انطلاق لبلورة الأفكار الواردة فيها، وتكليف الاسكوا ومراكز البحوث العربية بدراسة تجارب البلدان النامية في هذا المجال، والتي من شأنها أن تمدنا بمؤشرات اقتصادية للمنطقة.

٧٥- واقترح مندوب آخر ان تجري الاسكوا دراسة مقارنة موجزة لهذا الموضوع لتقديمها الى اللجنة في دورتها السادسة عشرة لتستنير بها الدول الاعضاء، وذلك لأهميته الاستراتيجية.

٧٦- وارتأى أحد المندوبين أن تترك هذه المسألة لكل دولة على حدة وأضاف أن دور الأمانة التنفيذية يكمن في تلبية احتياجات الدول إن ارتأت تلك الدول انشاء مشاريع يتولاها القطاع الخاص.

٧٧- وقد رحب الأمين العام التنفيذي بهذا المقترح وقال إن الاسكوا على استعداد لإجراء الدراسات بناء على طلب من الدول الاعضاء التي ترغب في ذلك.

٧٨- وأكد أحد المندوبين على ضرورة تشاور الاسكوا مع الدولة المعنية قبل اجراء دراسة عنها بهذا الخصوص.

٧٩- وناقش عدد من المندوبين عنوان الوثيقة فقال أحدهم إنه لا يعني المعنى المطلوب إذ أنه يقلل من شأن دور القطاع العام وأضاف أن القطاعين ضروريان. كما اقترح تعديل العنوان الى «دور القطاع الخاص»، إذ أن العنوان الحالي يوحي أن الاتجاه هو نحو تحويل جميع ما يملك القطاع العام للقطاع الخاص.

٨٠- وأبدى مندوب آخر أيضا تحفظه بالنسبة لعنوان الوثيقة. وقال أنه يوحي بإقرار مبدأ تمليك مشروع القطاع العام للقطاع الخاص وأضاف أن بلاده لم تخوله بإقرار مثل هذا المبدأ، حيث إن ذلك من صميم السياسات الداخلية، واقترح تغيير عنوان الوثيقة. وأضاف أن بلاده قد خصصت في خطتها الخمسية نسبة ٤٠ في المائة للقطاع الخاص مما يعني اهتمام حكومته بهذا القطاع.

٨١- واستفسر من الأمين العام التنفيذي عما اذا كانت الوثيقة قيد البحث دراسة أم مذكرة من الامين العام التنفيذي.

٨٢- فأوضح الامين العام التنفيذي ان هذه الدراسة أتت في سياق سلسلة من الدراسات المعنية بقضايا او مشكلات معينة تواجهها بلدان المنطقة، والتي تجريها الاسكوا تلبية لقرارها ١١٩(د-١٠) المؤرخ في ١١ أيار/مايو ١٩٨٣، بشأن هيكل رسم السياسة العامة للجنة.

٨٣- وأضاف أن موضوع تمليك المشروع العام للقطاع الخاص قد أبرز، لدى بحثه في الامانة التنفيذية، ثلاثة توجهات رئيسية، حيث رأى البعض انه موضوع ايديولوجي يثير الخلاف فيما رأى البعض الآخر ضرورة الاشارة فيه الى حالات محددة لإخراج هذه الورقة من نطاقها النظري، في حين رأى آخرون تجنب هذا الموضوع كلياً.

٨٤- وفي ختام هذه المناقشة أوضح رئيس الدورة أن الرأي لم يستقر بعد على ترجمة دقيقة لكلمة «Privatization» بالعربية وأن الترجمة الحالية لعنوان الوثيقة تبدو أنسب.

٥- مناقشة واعتماد تقرير اللجنة الى دورتها الخامسة عشرة (البند ١١ من جدول الاعمال) (E/ESCWA/15/L.8)

٨٥- في جلستها الثالثة المعقودة في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩ اعتمدت اللجنة تقريرها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفوضت المقرر اكماله حسب الأصول.

٦- بيانات المراقبين

٨٦- أدلى ببيانات أمام الدورة ممثلو الدول والمنظمات التالية: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وألمانيا الاتحادية، وبولندا، وتركيا، والسويد، وفرنسا؛ ومجلس التعاضد الاقتصادي.

الفصل الثالث

القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الخامسة عشرة

١٦٤(د-١٥) التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تحيط علما بالتغييرات المقترح ادخالها على برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ كما هي واردة في تقرير الأمين العام التنفيذي[(١)]،

وإذ تأخذ في الاعتبار قرار اللجنة ١٥٦(د-١٤) المؤرخ في ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧، بشأن برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩،

وإذ تلاحظ معدل الشواغر المرتفع نسبيا في البرامج الفنية ونتائج الازمة المالية التي تمر بها منظومة الامم المتحدة وتأثير ذلك على حُسْن اداء تلك البرامج،

١- تلاحظ مع التقدير التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل والاولويات لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩؛

٢- تعتمد، بناء على توصيات اللجنة الفنية، التعديلات المقترحة على برنامج العمل والاولويات لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ كما تضمنها تقرير الأمين العام التنفيذي.

الجلسة العامة الثالثة
١٨ أيار/مايو ١٩٨٩

---

(١) E/ESCWA/C.1/15/4(Part I)/Rev.1 و Corr.1.

١٦٥(د-١٥) البيئة والتنمية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تستذكر قرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧، بشأن المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، والذي أخذ بعين الاعتبار المفاهيم والأفكار والتوصيات المتضمنة في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية،

وإذ تستذكر ايضا قرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، والذي قررت فيه الجمعية العامة أن تحيل الى جميع الحكومات والى هيئات إدارة أجهزة ومؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة تقرير اللجنة العالمية الذي يهدف أساسا الى العمل على أن تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية مستديمة وسليمة بيئيا، وأن تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الاجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها،

وإذ تلاحظ مع التقدير تركيز كل من تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية والمنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، على توافق مصالح البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء بشأن القضايا البيئية، وعلى ضرورة التعاون متعدد الأطراف،

وإذ تبدي ارتياحها للنتائج التي تحققت في المؤتمر العربي الوزاري الأول حول الاعتبارات البيئية في التنمية في الوطن العربي، الذي عقد في تونس في الفترة من ١٣ الى ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦،

وإذ تدرك الحاجة الى زيادة التعاون الاقليمي والدولي في معالجة المشاكل البيئية ذات الطابع العالمي والاقليمي أو التي تكون لها تأثيرات مشتركة على الدول الأعضاء المتجاورة،

وإذ تلاحظ مع التقدير الموجزَ المشتركَ لمؤتمر أوسلو للتنمية المستديمة الصادر في ١٠ تموز/يوليو ١٩٨٨، ولاسيما الدور الذي أسنده الى اللجان الاقليمية فيما يتعلق بأعمال المتابعة لتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية،

١- تطلب إلى الدول الأعضاء إعطاء مزيد من الاهتمام للاعتبارات البيئية في سياساتها وخططها وبرامجها، الشاملة منها والقطاعية، من أجل المساهمة في تحقيق تنمية مستديمة وسليمة بيئيا؛

٢- تدعو الأمين العام التنفيذي للعمل على مراعاة الاعتبارات البيئية كافة في تنفيذ برنامج عمل الاسكوا ولا سيما في مجالات الزراعة والصناعة والنقل والموارد الطبيعية والطاقة والتنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية؛

٣- تطلب الى الأمين العام التنفيذي ان يتولى أعمال التحضير اللازمة، على المستوى الاقليمي، لوضع تقرير عن موقف الاسكوا، لعرضه على المؤتمر الذي ستعقده الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في موعد أقصاه عام ١٩٩٢؛

٤- تطلب أيضا الى الأمين العام التنفيذي ان ينظر مع المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة، في امكانية تجديد البرنامج المذكور دعمّه المؤسسي للجنة من أجل تعزيز الجهود التي تبذلها لمعالجة القضايا البيئية ذات الاولوية في المنطقة؛

٥- توصي الدول الاعضاء بأن تكون أطرافا في الاتفاقيات الاقليمية والعالمية التي تتناول هذه القضايا البيئية، مثل الاتفاقية الدولية للسيطرة على عمليات نقل النفايات الخطرة عبر الحدود، واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون؛

٦- تطلب إلى الدول الاعضاء ان تشارك مشاركة فعالة في مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية المذكور أعلاه؛

٧- تناشد المؤسسات التمويلية والأجهزة والبرامج الاقليمية والدولية المعنية بالبيئة، وكذلك الدول القادرة، ان تقدم الدعم المالي للأمانة التنفيذية لتنفيذ مشاريع بيئية إقليمية وشبه اقليمية، ولتقديم المساعدة الى الدول الاعضاء في تحديد المشاكل البيئية وتحليلها ومتابعتها وتفاديها والتغلب عليها.

الجلسة العامة الثالثة
١٨ أيار/مايو ١٩٨٩

١٦٦(د-١٥) الدعم المالي للصناعات القائمة

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

وقد تبين لها من الدراسات العديدة التي قامت بها في السنوات الماضية ومن خلال الاجتماعات القطرية والاقليمية ان نسبة كبيرة من المشاريع الصناعية القائمة ومن ضمنها الصناعات الصغيرة تعاني من مشاكل عديدة تعزى لاسباب مختلفة،

وإذ تلاحظ ان وضع وتنفيذ حلول صحيحة لمشاريع صناعية في قطاعات عديدة تعاني من مشاكل مختلفة أمر يتطلب خبرات متخصصة لا يمكن ان تتوفر بالكامل ضمن كادرها،

وإذ تشير إلى وثيقة عمل غير رسمية أعدتها الأمانة التنفيذية تتضمن خطة عمل مفصّلة لمساعدة الصناعات القائمة المعنية، مبينة اهداف الخطة ومنهجيتها وعناصرها،

١- توصي باستمرار العمل ببرنامج دعم الصناعات القائمة في الدول الاعضاء والسعي لتدبير التمويل اللازم له من الدول الاعضاء والصناديق العربية والمؤسسات المالية في المنطقة؛

٢- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي الاتصال بالجهات المعنية ومتابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير عنه الى اللجنة في دورتها السادسة عشرة.

الجلسة العامة الثالثة
١٨ أيار/مايو ١٩٨٩

١٦٧(د-١٥) تعزيز التعاون الاقليمي في مجال استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تحيط علما بالتقرير الذي قدمّه الأمين العام التنفيذي بشأن التقدّم المحرز في تعزيز التعاون الاقليمي في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في منطقة الاسكوا[(١)]،

وإذ تستذكر القرار ١٤٧(د-١٣) المؤرخ في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٦، بشأن مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، الذي يدعو الى التعاون الاقليمي في هذا المجال وضرورة توفير موارد اضافية من خارج الميزانية العادية للامانة التنفيذية وصياغة وتنفيذ مشاريع استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية للمساهمة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء،

واقتناعا منها بأن أهم الخطوات العملية في تعزيز التعاون الاقليمي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية هي البدء في تنفيذ مشاريع على المستوى الاقليمي تساهم في تمويلها الصناديق الاقليمية والمؤسسات المعنية، العربية منها والدولية،

١- تعرب عن تقديرها للأمين العام التنفيذي عمّا اتّخذ من خطوات لتنفيذ القرار ١٤٧(د-١٣)؛

٢- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي أن يواصل اتصالاته مع المنظمات الاقليمية والدولية المختصة لتعزيز التعاون في مجال التطبيقات السلمية للطاقة الذرية؛

٣- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي أن يقدم الى اللجنة في دورتها السادسة عشرة تقريرا عن التقدّم المحرز في تطبيق هذا القرار.

الجلسة العامة الثالثة
١٨ أيار/مايو ١٩٨٩

---

(١) انظر الوثيقة E/ESCWA/C.1/15/4/Add.7.

١٦٨(د-١٥) مشاريع ملائمة للتعاون الاقليمي ودون الاقليمي في منطقة الاسكوا بشأن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

اذ تستذكر برنامج عمل نيروبي لتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة[١]،

واذ تستذكر ايضا قرار الجمعية العامة ١٩٢/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، الذي أيدت فيه تقرير اللجنة المعنية بتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في دورتها الرابعة[٢]،

واذ تشير الى نتائج وتوصيات الاجتماع الحكومي الفني المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة واعتماده لمقترحات المشاريع التي تقدمت بها الأمانة التنفيذية لتوطيد التعاون الاقليمي من أجل نشر تقنيات الطاقة الجديدة والمتجددة في الدول الأعضاء في اللجنة[٣]،

١- تقدّر جهود الأمانة التنفيذية في صياغة مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة لترويج نشرها في المنطقة[٤]، وفي تأسيس المركز الاقليمي لشبكة معلومات الطاقة الجديدة والمتجددة؛

٢- تدعو صناديق التمويل الاقليمية والدولية وحكومات البلدان القادرة، الى دعم مساعي الأمين العام التنفيذي من أجل توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع التعاونية التي اعدتها الأمانة التنفيذية في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة؛

٣- وتدعو ايضا الدول الاعضاء التي لم تشارك[٥] بعد في شبكة معلومات الطاقة الجديدة والمتجددة الى الاتصال بالمركز الاقليمي للشبكة وتبادل المعلومات عن الحالة الراهنة فيما يتعلق بمصادر الطاقة المتجددة؛

٤- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي اعداد تقرير عما تحقق من انجازات لمساعيه فيما يخص هذا القرار، لكي تنظر فيه اللجنة في دورتها السادسة عشرة.

الجلسة العامة الثالثة
١٨ أيار/مايو ١٩٨٩

---

(١) تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، نيروبي، ١٠-٢١ آب/أغسطس ١٩٨١ (منشورات الامم المتحدة، رقم المبيع (A.81.I.24)، الفصل الاول، الفرع ألف.

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والاربعون، الملحق رقم ٣٦ (A/43/36).

(٣) التقرير النهائي للاجتماع الحكومي الفني المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (عمان، المملكة الاردنية الهاشمية، ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦)، الوثيقة E/ESCWA/NR/86/IG.I/5.

(٤) انظر الوثيقة E/ESCWA/C.1/15/4/Add.4.

(٥) الدول المشاركة في المشروع حتى الآن هي: العراق، والاردن، ومصر.

١٦٩(د-١٥) دعم مشروع مسوح الأسر الاقليمي في دول الاسكوا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

اذ تحيط علما بتقرير الأمين العام التنفيذي عن التقدم المحرز في مجال التعاون الفني[١] وبخاصة في مجال تعزيز القدرات الوطنية لمسوح الأسر،

واذ تشير الى التقارير الصادرة عن الاجتماع الثاني لرؤساء الأجهزة الاحصائية المركزية المعقود في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٧ والاجتماع الثلاثي لمراجعة مشروع مسوح الأسر الاقليمي[٢] والتوصيات الصادرة عنهما بشأن أهمية الخدمات الاستشارية في مجال المسوح الأسرية،

واذ تشير ايضا الى التقرير الصادر عن الاجتماع الثالث لرؤساء الأجهزة الاحصائية المركزية المنعقد خلال الفترة ٢٨ شباط/فبراير - ٢ آذار/مارس ١٩٨٩، وما صدر عن المؤتمر من تثمين للخدمات الاستشارية التي تقدمها الأمانة التنفيذية للجنة في مجال مسوح الاسر، وتأكيد على استمرار حاجة معظم الدول الأعضاء لمزيد من الخدمات الفنية في مجال تنفيذ مسوح الأسر وتعزيز القدرات الوطنية في هذا المجال، وتأكيد على ضرورة الاستمرار في نشاط مشروع مسوح الأسر الاقليمي والسعي الى تحويل المشروع الى برنامج عمل دائم لشعبة الاحصاء،

واذ تحيط علما ايضا بالدعم المالي الذي قدمه برنامج الامم المتحدة الانمائي خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٧ لتعزيز القدرات الوطنية في مجال مسوح الأسر، وكذلك بالبيان الذي قدمه المدير الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في الجلسة العامة الثالثة للدورة الحالية للجنة،

واذ تلاحظ ان الدول الأعضاء تعد برامج ومشاريع قطرية لمسوح الأسر تُنفَّذ بشكل مستمر، وأن انجاز هذه البرامج والمشاريع القطرية يعتمد الى حد بعيد على الخدمات الفنية التي تقدمها اللجنة في هذا المجال،

١- تؤكد على أهمية استمرارية الخدمات التي تقدمها اللجنة في مجال مسوح الأسر، وتطوير هذه الخدمات لتلبي احتياجات الدول الأعضاء بما يواكب التطور العالمي في مجال تكنولوجيا المعلومات؛

٢- تدعو الأمين العام التنفيذي لبذل مساعيه لتأمين الاعتمادات المالية اللازمة لضمان استمرار مشروع مسوح الأسر الاقليمي والسعي لتحويله الى برنامج عمل دائم لشعبة الاحصاء؛

---

(١) E/ESCWA/C.1/15/4(Part II).

(٢) RAB/80/009.

٣- تدعو الأمانة التنفيذية لاجراء اتصال مع منظمة العمل الدولية للمساهمة بمستشار في مجال احصاءات العمل؛

٤- تطلب إلى الأمانة التنفيذية اعادة الاتصال ببرنامج الامم المتحدة الانمائي بشأن دعم مشروع مسوح الأسر الاقليمي، على ان تقوم الدول الاعضاء بدعم هذا الطلب من خلال مندوبيها الدائمين في الامم المتحدة، وتضمينه في براجمها القطرية المقدمة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي؛

٥- تتوجه بالشكر الى برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الامم المتحدة على ما قدّم من دعم لمشروع مسوح الأسر الاقليمي وتدعو الأمانة التنفيذية الى مواصلة اتصالاتها لتوقيع الاتفاقية اللازمة مع البرنامج المذكور؛

٦- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي ان يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار الى اللجنة في دورتها السادسة عشرة.

الجلسة العامة الثالثة
١٨ أيار/مايو ١٩٨٩

١٧٠(د-١٥) نشاطات عقد النقل والمواصلات في غربي آسيا (١٩٨٥-١٩٩٤)

ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير الى قرارها ١٣٨(د-١٢) المؤرخ في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٥، بشأن عقد النقل والمواصلات في آسيا والمحيط الهادي،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات عقد النقل والمواصلات في غربي آسيا (١٩٨٥-١٩٩٤)[(١)]،

وإذ تحيط علما كذلك بمذكرة الأمين العام التنفيذي عن الاجتماع الحكومي والمشترك بين الوكالات بشأن عقد النقل والاتصالات في غربي آسيا، المعقود في الفترة ١٣-١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨[(٢)]، وبوجه خاص فيما يتعلق منه بأعمال المتابعة المتصلة بتنفيذ برنامج عمل العقد ومشاريعه في منطقة الاسكوا،

وإذ تؤكد على أهمية تطوير انشطة قطاع النقل والاتصالات على المستويات الوطنية والاقليمية والاقاليمية،

١- تدعو الأمين العام التنفيذي الى إعطاء أنشطة العقد الأولوية اللازمة تنفيذا لتوصيات الاجتماع الحكومي والمشترك بين الوكالات بشأن عقد النقل والاتصالات في غربي آسيا؛

٢- تدعو الدول الاعضاء الى تعزيز انشطة العقد والمساهمة في تنفيذ برامجه ومشروعاته الرامية الى تحقيق اهداف العقد في غربي آسيا، وفقا لتوصيات الاجتماع الحكومي والمشترك بين الوكالات بشأن عقد النقل والاتصالات في غربي آسيا؛

٣- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي السعي لدى مؤسسات التمويل الدولية والاقليمية والوطنية وكذلك المنظمات الدولية والاقليمية، لتوفير الدعم المالي والفني لتنفيذ مشاريع العقد، خصوصا في ميدان التدريب في قطاع النقل، ولتحسين ترابط شبكات النقل والاتصالات الاقليمية والاقاليمية؛

٤- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي ان يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار الى اللجنة في دورتها السادسة عشرة.

الجلسة العامة الثالثة
١٨ أيار/مايو ١٩٨٩

---

(١) أنظر الوثيقة E/ESCWA/C.1/15/4/Add.6.
(٢) أنظر: E/ESCWA/C.1/15/7، الجزء (ب).

١٧١(د-١٥) استعراض المطبوعات المتكررة

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تستذكر قرار الجمعية العامة ٣٢/٣٨ المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ بشأن خطة المؤتمرات وبخاصة القسم (هاء) المعنون «مراقبة الوثائق والحد منها»،

وإذ تلاحظ مع التقدير تقرير الأمين العام التنفيذي بشأن استعراض المطبوعات المتكررة للأمانة التنفيذية للجنة،(١)

وإذ تؤكد أنَّ المطبوعات المتكررة للأمانة التنفيذية للجنة هي جزء أساس من برامج عملها،

وإذ تحيط علما بتوصية اللجنة الفنية في هذا الصدد،

تُقر إصدار الأمانة التنفيذية للمطبوعات المتكررة وفقا لبرنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١.

الجلسة العامة الثالثة
١٨ أيار/مايو ١٩٨٩

---

(١) E/ESCWA/C.1/15/5.

١٧٢(د-١٥) الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تستذكر قرارها ١٦٠(د-١٤) المؤرخ في ٥ نيسان/أبريل ١٩٨٧، بشأن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني،

وإذ تشعر بقلق عميق لما تتعرض له الأراضي الفلسطينية المحتلة من تدابير قاسية وقيود متزايدة ومن اجراءات اضطهاد وتعسف ونفي وإبعاد واعتقال وتدمير، وذلك من جانب سلطات الاحتلال الاسرائيلية، ومحاولتها قمع الانتفاضة الفلسطينية الباسلة، مما أدى ويؤدّي الى تعطيل الحياة الاقتصادية والى خسائر وأضرارٍ هائلة في الارواح والممتلكات تترتب عليها آثار سلبية على كل مظاهر التنمية في تلك المناطق خصوصا في ميادين الزراعة والصناعة والبيئة،

١- تُقرر الاستمرار في متابعة العمل بجميع القرارات الصادرة عن الدورات السابقة للجنة واستكمال ما بدأته من دراسات والمساعدة في ايجاد الحلول للمشاكل القائمة، من خلال تلك الدراسات، واضعة نصب عينيها متطلبات الشعب العربي الفلسطيني الملحّة فيما يتعلق بالإعمار؛

٢- تدعو صناديق التمويل العربية وحكومات البلدان القادرة الى دعم مساعي الأمين العام التنفيذي من أجل توفير موارد مالية من خارج الميزانية لتمكين اللجنة من مساعدة الشعب العربي الفلسطيني؛

٣- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي تقديم تقرير الى اللجنة في دورتها السادسة عشرة عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة الثالثة
١٨ أيار/مايو ١٩٨٩

١٧٣(د-١٥) مشروع الخطة متوسطة الأجل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧

ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير الى قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، بشأن إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي لمنظومة الامم المتحدة، ولاسيما أحكام هذا القرار التي تتصل بدور اللجان الاقليمية في التنسيق على المستوى الاقليمي، وبمهام اللجان الاقليمية ومسؤلياتها في عملية تخطيط البرامج واستعراضها،

وإذ تشير ايضا الى قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٣٦ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، بشأن تخطيط البرامج، لا سيما الجزء «الف» من هذا القرار،

وإذ تشير كذلك الى قرار الجمعية العامة ٢٣٤/٣٧ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، بشأن تخطيط البرامج، خصوصا الجزء الثاني من هذا القرار، وكذلك قرار الجمعية العام ٢١٥/٤٢ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، بشأن تخطيط البرامج، وقرار الجمعية العامة ٢١٩/٤٣ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، بشأن تخطيط البرامج، الذي تناولت فيه الجمعية العامة باستفاضة، وأكدت، دور أي نظام متكامل لتخطيط البرامج وميزنتها، ومتابعتها، وتقييمها، في تحسين كفاءة الامم المتحدة،

وقد نظرت في مشروع الخطة متوسطة الاجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧: التعاون الاقليمي من أجل التنمية في غربي آسيا[(١)]، وكذلك المذكرة التمهيدية المقدمة من الأمين العام التنفيذي[(٢)]، وما جاء في تقرير اللجنة الفنية[(٣)] في الفقرة ٨٧ حول زيادة الاهتمام بالبلدين الأقل نموا؛

وإذ تأخذ في اعتبارها قرارها ١٥٧(د-١٤) المؤرخ في ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧، بشأن الخطة متوسطة الاجل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، لاسيما الفقرة ٣ من هذا القرار،

وإذ تدرك أن مشروع الخطة سوف يُنقّح في ضوء الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع، وفي ضوء التطورات الاقليمية والدولية،

---

(١) E/ESCWA/C.1/15/10(Part II).

(٢) E/ESCWA/C.1/15/10(Part I) و Supplements 1-3.

(٣) E/ESCWA/C.1/15/5.

١- تؤكد الحاجة للعمل على ان تعكس الخطة متوسطة الاجل، بطريقة كاملة ومنسجمة، أولويات التنمية ومتطلباتها في الدول أعضاء اللجنة على ضوء التطورات الاخيرة التي شهدتها المنطقة والعالم؛

٢- تُوافق، بصفة مبدئية، على مشروع الخطة متوسطة الاجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، مع الأخذ بالملاحظات التي طُرِحَت في اجتماعات اللجنة الفنية في دورتها السادسة، وخصوصاً منها ما يتعلق بانتهاج اسلوب للمتابعة بتقارير سنوية، وتلك التي ستَرِد من الدول الاعضاء في فترة اقصاها نهاية شهر حزيران/يونيو ١٩٨٩؛

٣- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي ان يقدم الى اللجنة الفنية في دورتها السابعة تقريرا عما تم انجازه بشأن تنقيح الخطة.

الجلسة العامة الثالثة
١٨ أيار/مايو ١٩٨٩

١٧٤(د-١٥) مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

اذ تستذكر قراريها ١١٤(د-٩) المؤرخ في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٣، بشأن الخطة متوسطة الأجل للجنة الاقتصادية لغربي آسيا للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ و ١٢٥(د-١١) المؤرخ في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤، بشأن هيكل رسم السياسة العامة للجنة، اللذين يحددان اختصاصات اللجنة الفنية،

واذ تلاحظ مع التقدير برنامج العمل والاولويات لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ الذي اقترحته الأمانة التنفيذية،

واذ تأخذ في الاعتبار الأزمة المالية التي تواجهها الامم المتحدة وتأثيرها على البرنامج من خلال خفض الوظائف،

١- تقرّ برنامج العمل والاولويات لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ مع مراعاة ملاحظات اللجنة الفنية في دورتها السادسة؛

٢- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي ان يرفع تقريرا الى اللجنة الفنية في دورتها السابعة حول ما قد يطرأ من تعديلات على هذا البرنامج.

الجلسة العامة الثالثة
١٨ أيار/مايو ١٩٨٩

١٧٥(د-١٥) تعزيز دور وأداء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تغتنم مناسبة مرور خمسة عشر عاما على تأسيس اللجنة، مؤكدة ثقتها بأهمية الرسالة التي تضطلع بها في خدمة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة غربي آسيا،

وإذ تحيط علما بتقرير وحدة التفتيش المشتركة[١] الصادر في شباط/فبراير ١٩٨٩، بشأن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، وبالآراء المطروحة في التقرير بشأن الفوائد التي يمكن تحقيقها من زيادة تطوير اللجنة كأداة فعّالة للتعاون الاقليمي والتنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء،

١- تقرر:

(أ) دعوة الدول الاعضاء لتشكيل هيئة استشارية تضم رؤساء بعثاتها الدبلوماسية في العراق لمساعدة الأمين العام التنفيذي في بحث المسائل المتصلة بعمل اللجنة؛

(ب) دعوة الدول الأعضاء والمؤسسات في المنطقة الى الإفادة المثلى من اللجنة كجهاز للتعاون والتنسيق وإجراء البحوث التطبيقية وتنفيذ المشاريع في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي؛

(ج) دعوة الدول الاعضاء والصناديق والمؤسسات الاقليمية لتقديم مساهماتها المالية اللازمة ولتبنّي بعض المشاريع التي تقوم بها الأمانة التنفيذية لتمكينها من متابعة القضايا الراهنة والمستجدة في الدول الأعضاء؛

(د) دعوة الدول الاعضاء الى تشجيع ذوي الخبرة من مواطنيها على العمل في الأمانة التنفيذية والى انتداب بعض موظفيها للعمل فيها وفق ترتيبات يتفق عليها، وبما يتفق وقرار اللجنة ١٦١(د-١٤) المؤرخ في ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧ بشأن الموارد البشرية والمالية والشواغر في الأمانة التنفيذية؛

٢- تطلب إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة إعمال قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٣٩ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ بشأن مسائل الموظفين والإدارة في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، ومراعاة ظروف الأمانة التنفيذية بشأن تخفيض عدد الموظفين.

٣- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي أن يُعِدَّ، بالتشاور مع الدول الأعضاء، تقريرا يتضمن المقترحات والتوصيات التي من شأنها تعزيز دور وأداء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وأن يقدِّمَ هذا التقرير الى اللجنة في دورتها السادسة عشرة لبحثه واتخاذ قرار بشأنه.

الجلسة العامة الثالثة
١٨ أيار/مايو ١٩٨٩

---

(١) E/ESCWA/C.1/15/11، التي ستقدم الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين تحت الرمز JIU/REP/89/1.

١٧٦(د-١٥) المساعدات الدولية للمناطق المنكوبة بالأمطار والسيول في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

اذ تلاحظ بعميق الأسف ما سببته الأمطار والسيول من خسائر فادحة في الارواح والممتلكات ومن تدمير للكثير من الهياكل الاساسية الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية خلال شهري آذار/مارس ونيسان/ابريل من عام ١٩٨٩،

وبعد أن اطلعت على البيان الذي قدّمه ممثل جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية حول حجم هذه الكارثة والجهود التي تبذلها حكومته لمواجهتها وكذلك على تقرير الأمانة التنفيذية للجنة في هذا الصدد(١)،

واذ تبدي عميق قلقها لضخامة الأضرار الناجمة عن الأمطار والسيول وكذلك لضخامة متطلبات التعمير والاصلاح مما جعل حكومة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تواجه صعوبات بالغة في توفير احتياجات عدد كبير من السكان المنكوبين فضلا عن اتخاذ تدابير الاصلاح والتعمير في المناطق المتضررة، هذا على الرغم من مساعدات الاغاثة الفورية التي قدمت حتى الآن،

واذ تشير الى قرارها ١٠٧(د-٩) المؤرخ في ١١ أيار/مايو ١٩٨٢، بشأن المساعدات الدولية للمناطق المنكوبة بالسيول في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والذي وفّر حينذاك الاطار اللازم لتقديم المعونات والمساعدات لهذه المناطق،

١- تتوجه بالشكر للدول والجهات المتبرعة وترجوها، وبالأخص الدول الأعضاء فيها، تقديم المزيد من المعونات والمساهمات الطوعية من أجل التخفيف من الخراب الذي أحدثته الكارثة؛

٢- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي وضع برنامج، بما يتفق والامكانات المتاحة للمساعدة في إعادة اصلاح وتعمير المناطق المتضررة بالسيول في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وبحث تمويل هذا البرنامج مع الجهات المختصة؛

٣- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي ايجاد نظام في الأمانة التنفيذية لمواجهة الكوارث الطبيعية التي تقع في المنطقة بهدف الإسراع في تقديم المساعدة العاجلة واللازمة عند وقوعها؛

٤- تطلب ايضا إلى الأمين العام التنفيذي تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار الى اللجنة في دورتها السادسة عشرة للجنة.

الجلسة العامة الثالثة
١٨ أيار/مايو ١٩٨٩

---

(١) E/ESCWA/C.1/15/12.

١٧٧(د-١٥) الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع

ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تدرك الأهمية القصوى للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع، ومساهمة الدول الاعضاء فيها بالتعبير عن توجهات التنمية وشروطها خلال عقد التسعينات،

وإذ تلاحظ مع التقدير جهود الأمانة التنفيذية في التحضير لهذه الاستراتيجية القادمة،

وإذ تستذكر قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، بشأن إعداد استراتيجية انمائية دولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع،

١- تقرر دعوة لجنة من الخبراء الحكوميين في التنمية من الدول الأعضاء للتعاون مع الأمانة التنفيذية في إعداد تقرير يعكس الأولويات والأهداف التي تتطلع الدول الأعضاء الى تحقيقها في اطار عقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع؛

٢- تدعو الأمين العام التنفيذي لإعداد الترتيبات اللازمة لعقد اجتماعات لجنة الخبراء الحكوميين في موعد مناسب خلال عام ١٩٨٩.

الجلسة العامة الثالثة
١٨ أيار/مايو ١٩٨٩

المرفق الأول

قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الخامسة عشرة

الرمز	البند	العنوان
E/ESCWA/15/1/Rev.1	٣	- جدول الأعمال
E/ESCWA/15/L.1/Rev.1/Add.1	٣	- جدول الأعمال المؤقت المشروح
E/ESCWA/15/2	٤	- تنظيم الأعمال المقترح
E/ESCWA/15/3	٥	- دعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو في الوكالات المتخصصة والتي ليست أعضاء في اللجنة (الاسكوا) للاشتراك بصفة استشارية في الدورة السادسة للجنة الفنية مذكرة من الأمين العام التنفيذي
E/ESCWA/15/4/Rev.1	٦	- تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة
E/ESCWA/15/5/Rev.1 E/ESCWA/C.1/15/15/Rev.1	٧	- مناقشة واعتماد تقرير اللجنة الفنية عن أعمال دورتها السادسة
E/ESCWA/15/6	٨	- الوضع المالي لبرامج اللجنة: الميزانية البرنامجية العادية للجنة مذكرة من الأمين العام التنفيذي
E/ESCWA/15/6/Add.1	٨	- الوضع المالي لبرامج اللجنة: الموارد الداعمة لبرامج اللجنة من خارج الميزانية مذكرة من الأمين العام التنفيذي
E/ESCWA/15/6/Add.2	٨	- الوضع المالي لبرامج اللجنة: حساب المساهمات المالية للنشاطات الاقليمية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مذكرة من الأمين العام التنفيذي
E/ESCWA/15/7	٩	- قضايا أو مشكلات معينة تواجهها بلدان المنطقة (قرار اللجنة ١١٩ (د-١٠)): تمليك المشروع العام للقطاع الخاص
E/ESCWA/15/8	١١	تقرير الدورة الخامسة عشرة
E/ESCWA/15/INF.1	-	معلومات للمشاركين
E/ESCWA/15/INF.2/Rev.1	-	قائمة بالوثائق
E/ESCWA/15/INF.3/Rev.2	-	قائمة بالمشاركين

المرفق الثاني

قائمة بالمنشورات والوثائق الأساسية الصادرة عن اللجنة منذ دورتها الرابعة عشرة

الرمز	العنوان
E/ESCWA/AGR/87/17	تنمية الصادرات الزراعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة الضفة الغربية وقطاع غزة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧
E/ESCWA/DPD/87/19	تقييم الموارد المالية اللازمة للدولتين الأقل نموا في منطقة غربي آسيا واحتمالات التمويل الخارجي ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧
E/ESCWA/DPD/88/4	تقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج الامم المتحدة الجديد الشامل للثمانينات لأقل البلدان نموا في منطقة غربي آسيا ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٨٨
E/ESCWA/DPD/89/1	سياسات التكييف والاصلاح الاقتصادي الهيكلي في مجموعة مختارة من بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٦ آذار/مارس ١٩٨٩
E/ESCWA/DPD/89/IG.1/10	التقرير النهائي للاجتماع الحكومي بشأن تجارة الخدمات والتنمية في منطقة الاسكوا ١٧-١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ بغداد
E/ESCWA/ECU/87/7	حول التأثيرات البيئية للانماء الحضري في غربي آسيا ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٧
E/ESCWA/ECU/87/8	تقييم التأثير البيئي للتصنيع في غربي آسيا: الحاضر والمستقبل ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧
E/ESCWA/HS/87/1/Rev.1	أبرز السمات في أوضاع المستوطنات البشرية في دولة قطر (ملامح قطرية) ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧
E/ESCWA/HS/87/2	تقرير الى اللجنة: تطوير المستوطنات البشرية والمشاكل المتعلقة بتخطيط المستوطنات والحاجة الى المساعدة في منطقة الاسكوا ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧
E/ESCWA/HS/87/3	أبرز السمات في اوضاع المستوطنات البشرية في دولة الامارات العربية المتحدة (ملامح قطرية) ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧

الرمز	العنوان
E/ESCWA/HS/87/4	أبرز السمات في اوضاع المستوطنات البشرية في البحرين (ملامح قطرية) ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧
E/ESCWA/HS/87/5	أبرز السمات في اوضاع المستوطنات البشرية في المملكة العربية السعودية (ملامح قطرية) ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧
E/ESCWA/HS/87/6	دور الدولة والسلطات المحلية في ادارة المدن، دراسة حالة لبلدان مختارة في منطقة الاسكوا ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧
E/ESCWA/ID/87/10	تطوير صناعة الحديد والصلب سلسلة التنمية الصناعية رقم ٤
E/ESCWA/ID/87/11	واقع وآفاق تطور الصناعات الزراعية الغذائية في منطقة غربي آسيا سلسلة التنمية الصناعية رقم ٨ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧
———	دراسة حالة المرأة الريفية المصرية: تقييم دورها ومكانتها وبرامجها التدريبية (بحث ميداني)
E/ESCWA/SD/88/7	مشاركة المرأة الريفية في التنمية دراسة حالة لبعض المشروعات الانتاجية في القرية المصرية
E/ESCWA/SDP/87/13	تخطيط القوى العاملة في خطط التنمية المعتمدة في بلدان اللجنة كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ سلسلة دراسات تخطيط القوى العاملة (١)
E/ESCWA/SDP/87/13/Add.1	تخطيط القوى العاملة في قطاع البتروكيماويات تجربتا جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ سلسلة دراسات تخطيط القوى العاملة (٢)
E/ESCWA/SDP/87/16	السكان أصحاب النشاط الاقتصادي: المفاهيم وطرق القياس ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ سلسلة الدراسات المنهجية (١)
E/ESCWA/SDP/87/17	مشروع المركز الفني والمهني للتعليم والتدريب الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة نيسان/أبريل ١٩٨٨ سلسلة دراسات الاعداد المهني والتقني (٤)
E/ESCWA/SDP/87/19	القوى العاملة غير المواطنة في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية واحتمالات العودة ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ سلسلة دراسات اسواق العمل (٢)

الرمز	العنوان
E/ESCWA/NR/87/7	ندوة تكنولوجيا الغاز الحيوي ١١-١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٧ عدن - جمهورية اليمن الديمقراطية
E/ESCWA/NR/87/15	أثر التدهور في أسعار النفط والتقلبات في أسعار الصرف على اقتصادات غربي آسيا ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧
E/ESCWA/NR/87/16	تخطيط استغلال الموارد المائية وحفظها لتوفير المياه في الحضر والريف في بلدان مختارة في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧
E/ESCWA/NR/87/18	أنماط نقل التكنولوجيا في منطقة الاسكوا وطرق تحسين كفاءتها ٢٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧
E/ESCWA/NR/88/7(Part I)	تعزيز التعاون الاقليمي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في دول منطقة الاسكوا «القسم الأول» مسح نشاطات دول منطقة الاسكوا والتعاون الاقليمي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ٢٨ تموز/يوليو ١٩٨٨
E/ESCWA/STAT/87/14	برنامج تعزيز القدرات الوطنيّة لمسوح الاسر تطوير وتصميم استبيانات المسح
E/ESCWA/STAT/87/34	دراسات مواءمة الاحصاءات دراسة حول مواءمة بيانات مسوح الاسر والحسابات القومية
E/ESCWA/TCD/88/IG.1/3/Rev.1	تقرير مشروع المساعدة التحضيرية في برمجة عقد النقل والاتصالات في غربي آسيا ١٩٨٥-١٩٩٤ ١٢ آذار/مارس ١٩٨٩
E/ESCWA/TCD/88/IG.1/5	التقرير النهائي للاجتماع الحكومي والمشترك بين الوكالات بشأن عقد النقل والاتصالات في غربي آسيا ١٢-١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨
E/ESCWA/TCD/88/2	تطوير موانىء منطقة الاسكوا ١٩ حزيران/يونيو ١٩٨٨

الرمز	العنوان
_____	دراسات الحسابات القومية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا النشرة التاسعة، ١٩٨٧ النشرة العاشرة، ١٩٨٨
_____	نشرة التجارة الخارجية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا العدد الخامس، ١٩٨٨
_____	المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ١٩٧٧-١٩٨٦ العدد الحادي عشر، ١٩٨٨
_____	المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ١٩٧٦-١٩٨٥ العدد العاشر، ١٩٨٧
_____	النشرة السكانية العدد ٣١، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧
_____	نشرة الاحصاءات الصناعية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا العدد الأول، ١٩٨٧
_____	الأسعار والاحصاءات المالية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ١٩٨٧ العدد العاشر، ١٩٨٨
_____	المجموعة الاحصائية العربية الموحدة العدد الأول، ١٩٨٨ العدد الثاني، ١٩٨٩
_____	مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة ١٩٨٧
_____	الزراعة والتنمية في غربي آسيا العدد ١٠، ١٩٨٧ العدد ١١، ١٩٨٨